العرب
السبت 2021/05/01
السنة 43 العدد 12047

تفاؤل بموسم سياحي أفضل مع قدوم طلائع الزوار الروس إلى تونس

وزارة السياحة لا تتوقع أرقاما كبيرة في الإيرادات بنهاية 2021

السياحة رئة حياة الاقتصاد

يحدو المسؤولين في تونس أمل في أن يبدأ قطاع السياحة الذي تضرر العام الماضي جراء الأزمة الصحية، في التعافي تدريجيا بعد أن ظهرت أولى ملامح انتعاش هذا النشاط الاقتصادي المهمّ في الموسم الحالي ولو بشكل طفيف، قياسا بالعام الماضي، بعد أن تلقت جهود الدولة لتحصيل عائدات أكبر حينها انتكاسة لم تكن في الحسبان.

تونس - أشاع وصول طلائع السياح الروس إلى تونس في وقت سابق هذا الأسبوع حالة من التفاؤل بعودة القطاع السياحي، الذي يعتبر العمود الفقري لمجمل النشاط الاقتصادي للبلاد، إلى سالف نشاطه وبإمكانية تصحيح بعض الاختلالات المالية المزمنة التي زادت من وطأتها الأزمة الصحية.

وكان القطاع قد بدأ يتعافى بالفعل بعد سنوات من الاضطراب السياسي والأمني، ولكنه مرّ بظروف صعبة العام الماضي مع تفشي الجائحة. والآن يتوقع المسؤولون أن تكون بداية التعافي هذا الموسم ليتمكن النشاط السياحي، الذي يشغل حوالي نصف مليون شخص ويساهم بحولي 14 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، من النهوض من جديد.

ويبدو أن تونس استعدت أفضل قياسا بالعام الماضي، وهدفها إنجاح الموسم السياحي، وبالتالي تعزيز خزائن الدولة الفارغة على الرغم من أنها تعتبر من بين أكثر الدول تسجيلا لحالات الإصابة بفايروس كورونا في الفترة الماضية.

وأعلن وزير السياحة الحبيب عمار الخميس الماضي للصحافيين في جزيرة جربة، التي تشهد بدء موسم زيارة معبد الغريبة اليهودي لكن دون احتفالات هذا العام، عن وصول قرابة 300 من السياح الروس، في مؤشر على استعادة تدريجية لنشاط القطاع المنهار.

وحطت طائرتان للسياح الروس في مطاري النفيضة والمنستير بعد توقف دام لأشهر لتدفق السياح الأجانب بسبب جائحة كورونا وقيود السفر الدولي.

الحبيب عمار

نجاح الموسم مرتبط بتطور الوضع الوبائي في العالم

وكان للسياح الروس الذين قدموا إلى تونس بعد الأعمال الإرهابية في عام 2015 دور كبير في إنعاش القطاع حيث تظهر بيانات جمعية منظمي الرحلات الروس أن أكثر من 623 سائحا روسيا زاروا البلاد في 2016، وهو رقم قياسي لم يسبق أن وصلته تونس من قبل، ثم تتالت الرحلات القادمة من روسيا في السنوات الثلاث التالية قبل أن تنحسر في العام الماضي.

وقال عمار إن "الموسم السياحي سيستعيد نشاطه تدريجيا.. اليوم (الأربعاء) وصلت طائرتان على متنهما سياح روس وسيخضعون إلى بروتوكول صحي مشدّد". وأضاف "نحن نشهد أصعب عام للسياحة على الإطلاق. لن نتوقع أرقاما كبيرة لموسم 2021".

لكنه في المقابل اعتبر عام 2022 سيكون عاما مهمّا بالنسبة إلى القطاع، حيث من المرجح أن يتعافى خلاله النشاط السياحي تدريجيا بعد تعميم اللقاحات ضد فايروس كورونا في كل البلدان.

وانهار الموسم السياحي في العام الماضي، مع تراجع حاد في عدد الوافدين إلى نسبة قاربت 80 في المئة مقارنة بالعام السابق الذي شهد توافد أكثر من تسعة ملايين سائح في رقم لم تعرفه تونس في السابق.

وتسببت الأزمة في إغلاق العشرات من الفنادق وتسريح العمال، ولكن لدى وزارة السياحة آمال كبيرة في انتعاش القطاع خلال الصيف المقبل مع بدء حملات التطعيم ضد فايروس كورونا في العالم وفي تونس.

وتصدرت السياحة القطاعات الأكثر تضررا من تدابير الإغلاق المفروضة منذ مارس 2020، قبل أن يتم فتح الحدود في أواخر يونيو الماضي. وكانت قد بدأت تتعافى بعد سنوات من الاضطراب السياسي والأمني.

وتراجعت عائدات السياحة العام الماضي بنسبة 65.1 في المئة لتصل إلى 1.96 مليار دينار (727.6 مليون دولار)، نزولا من 5.62 مليار دينار (2.08 مليار دولار) في 2019، متأثرة بعمليات الغلق وحظر الطيران بين غالبية دول العالم، كإحدى أدوات مواجهة الجائحة.

وتمثل صناعة السياحة من أبرز مصادر النقد الأجنبي الواردة إلى البلاد، وتشكل حصة رئيسة من الناتج المحلي الإجمالي، الذي يواجه منذ عقد تحديات سياسية واقتصادية واستثمارية.

وتبحث السلطات عن طريقة تنقذ بها الموسم السياحي هذا العام، بعد أن تضرر بشدة في العام الماضي نتيجة تفشي فايروس كورونا عبر الترويج لسياحة محمية من الوباء عبر فرض بروتوكولات صحية صارمة مع الاعتماد على السياحة الداخلية ومواطني دول الجوار.

وقال عمار إن "نجاح الموسم السياحي مرتبط بتطور الوضع الوبائي في العالم والأسواق التقليدية في تونس. الوضع الآن حساس ونحن في الموجة الثالثة. نأمل أن ننجح في الحد من تفشي الفايروس من أجل الانطلاق في أحسن الظروف".

ورغم هذا التفاؤل إلا أن جامعة وكالات الأسفار والسياحة أشارت في الكثير من المناسبات أن إنقاذ الموسم المرتقب رهين بالمضي في حملة التطعيم ضد المرض، ولاسيما العاملين في القطاع السياحي الذي يشمل الفنادق ووسائل النقل المخصصة للزوار.

وتشير إحصائيات رسمية للجامعة إلى أن الكثير من وكالات الأسفار أفلست أو أغلقت أبوابها وقامت بتسريح موظفيها منذ تفشي الوباء، فيما تكافح قرابة 36 في المئة منها من أجل مواصلة نشاطها.

التنقيب التقليدي عن الذهب يدعم الاقتصاد في موريتانيا

28 مليون دولار عوائد عام 2020

يحظى التنقيب التقليدي عن الذهب في موريتانيا باهتمام كبير من قبل الحكومة كونه يدرّ العديد من الأرباح، خاصة بعد أن تم تقنين قطاع المناجم والتعدين باعتباره بات على رأس المجالات التي تقدم دعما مهما للاقتصاد العليل إلى جانب الاقتصاد الأزرق في بلد يعيش أضعف نمو بين دول المغرب العربي.

نواكشوط - استطاعت موريتانيا ضبط إيقاع عمليات التنقيب عن المعادن الزاخرة في أراضيها وخاصة معدن الذهب، بهدف الاستفادة منها في تحصيل عوائد ترفد بها خزائن الدولة الضعيفة.

ومنذ أن سمحت السلطات بالتنقيب التقليدي عن الذهب في 2016، وفتحت مناطق محدودة أمامه، شهد هذا النشاط إقبالا من طرف الموريتانيين، وبدرجة أقل الأجانب. لكن في 2018 وضعت الحكومة قواعد للعمل في هذا المجال بعد انتقادات سكان المناطق القريبة من مناطق وجود المعدن النفيس.

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن نواكشوط أنتجت بنهاية العام الماضي حوالي 5600 كيلوغرام من الذهب بقيمة تزيد عن مليار أوقية جديدة (28 مليون دولار)، وهي تطمح لرفع مستويات الإنتاج تدريجيا خلال سنوات.

ويقول المسؤولون إن هذا القطاع الوليد يساهم في رفد الاقتصاد الموريتاني على الرغم من الفترة القصيرة، التي مرت على انطلاقه والوسائل المتواضعة التي تُستخدم فيه والظروف القاسية التي تكتنف ممارسته ومن بينها حوادث انهيار الآبار.

وبدأ هذا النشاط قبل سنوات قليلة في منطقة الشامي الواقعة على بعد 200 كيلومتر إلى الشمال من العاصمة نواكشوط، غير بعيد من منجم ذهب تازيازت الصناعي.

ويعمل أكثر من 25 ألف شخص في التنقيب التقليدي عن الذهب، مستخدمين أجهزة رصد محمولة لاكتشاف الصخور التي تتضمن نسبا متفاوتة من الذهب، وآلات يدوية لحفر آبار يتفاوت عمقها لاستخراج تلك الصخور. وبعد هذه المرحلة يتم نقل الصخور المستخرجة إلى ماكينات لتكسيرها وفصل ما بداخلها من معدن أصفر عن الحجارة ذاتها.

وتظهر التقديرات أن البلاد تحتكم على احتياطيات تزيد على 25 مليون أونصة من الذهب، ولذلك بدأت الحكومة في تنظيم قطاع المناجم منذ العام الماضي على أسس مستدامة بعد أن كانت تسوده الفوضى، بهدف استقطاب الشركات الاستثمارية العالمية لاستخراجها.

وفي ظل التهافت غير المنظم من الموريتانيين وبعض الأجانب إلى مناطق التنقيب التقليدي عن الذهب، قامت وزارة النفط والطاقة والمعادن بإنشاء شركة "معادن موريتانيا" في مارس 2020 أوكلت إليها مهمة تنظيم القطاع وتأطير الفاعلين فيه.

وتأتي الخطوة في سياق برنامج الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، الذي تعهد بتوسيع البنية التحتية الداعمة للقطاع المعدني والرفع من جاذبيته ومردوديته وانعكاساته الاقتصادية، كما التزم بتحفيز مشاركة الاستثمار المحلي في القطاع، وتنويع الإنتاج، وتشجيع الصناعات التحويلية.

وتؤكد معادن موريتانيا أنها حريصة على أن تتوفر للحاصلين في البلاد على رخص التنقيب، الظروف الملائمة للنشاط دون مضايقة وستعمل على تطبيق القانون. وتؤكد أن ذلك هو الكفيل بخدمة الجميع انطلاقا من أهمية إنجاز مختلف الإجراءات القانونية ومراعاة كل ضوابط العمل واحترام قواعد السلامة.

ويلفت محللون إلى أن هذه التحركات تشي بأن هناك تغيرا قد يطرأ على إدارة القطاع مستقبلا بما أنه رافد مهم لخزينة الدولة بعد الثروة السمكية.

ولكنهم أشاروا في المقابل إلى أن نواكشوط عليها وضع معايير وحوافز حتى تستقطب المستثمرين المحليين والأجانب، باعتبار أن عمليات التنقيب تحتاج إلى أموال طائلة وكذلك الوقت من أجل بلوغ النتائج المرجوة.

ويتجدد الجدل بين الفينة والأخرى في موريتانيا حول الأضرار التي يلحقها التنقيب التقليدي أو السطحي عن الذهب بالوسط البيئي، جراء استعمال المصانع والمنقبين مواد كيمياوية في استخراج المعدن النفيس.

> **25**
> ألف فرصة عمل يوفرها قطاع التنقيب التقليدي عن الذهب، بحسب الإحصائيات الرسمية

ورغم ما يدره النشاط من عائدات تنعش خزينة الدولة، ومساهمته في امتصاص البطالة، حيث يوفر الآلاف من فرص العمل فضلا عن الرواج التجاري الذي يخلقه في شمال البلاد، وخاصة بمحافظة تيرس زمور ومدينتها المنجمية الزويرات، فقد أثار استخدام المشتغلين به مواد كيمياوية سامة مثل السيانيد والزئبق لمعالجة الحجارة المشبعة بالذهب، استياء السكان.

لكن بات الانخراط في هذا العمل اليوم يتطلب الحصول على رخصة محدودة المدة يمكن تمديدها، والحصول على جهاز اكتشاف يستجيب للشروط القانونية بما في ذلك جمركته وتُحدّد الرخصة المنطقة المسموح بالتنقيب فيها.

ويشترط في الحصول على رخصة التنقيب التقليدي عن الذهب بالبلاد توفر الشخص المعني على جنسية البلد، والتزامه ببيع جميع الكميات التي يحصل عليها إلى مصالح البنك المركزي الموريتاني تفاديا للتهريب وضبطا لكمية الإنتاج.

ويرى محللون أن رهان موريتانيا على تطوير الاستثمارات في المعادن بعد تعثر رهاناتها السابقة لتحريك الاقتصاد، خطوة لرفد خزينة الدولة الفارغة بموارد إضافية في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها البلاد، وقالوا إنها خطوة أولى في طريق شاق وصعب لإصلاح القطاع الذي ظلت الفوضى تسوده منذ سنوات طويلة.

وتعتبر اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية أن هذه الصناعة جزء كبير من الاقتصاد الموريتاني. وتشير إلى أن القطاع يساهم بنحو 38 في المئة إلى الناتج المحلي الإجمالي بما في ذلك خام الحديد.

محرك جديد للتنمية

إقرار الميزانية مفتاح زيادة إنتاج النفط في ليبيا

طرابلس - اعتبر وزير النفط الليبي محمد عون أن هدف الوصول بإنتاج ليبيا النفطي إلى مستوى 1.5 مليون برميل يوميا بنهاية العام الجاري يتوقف على سرعة إقرار الميزانية في البرلمان.

وانهار إنتاج النفط خلال 2020 عندما منع الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر صادرات الخام للضغط على حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج في طرابلس، لكنه انتعش لاحقا ليصل إلى نحو 1.3 مليون برميل يوميا بعد توقف القتال.

وقال عون، وهو أول وزير نفط ليبي منذ سنوات، وجاء تعيينه في إطار حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت الشهر الماضي لتحل محل إدارتين متصارعتين قبلها في طرابلس والشرق، في مقابلة مع رويترز "للأسف اعتماد الميزانية في الدولة الليبية في العموم وقطاع النفط بالأخص تأخر قليلا، ولا نعرف متى سيتم اعتمادها".

وأوضح أنه قد يكون لذلك تأثيرات إن "لم نصل إلى المستهدف في الإنتاج، إذ لا نملك الإمكانيات المادية"، مشيرا إلى أن عدم صيانة المعدات تسبب في مشاكل في عمليات الإنتاج.

ورفض البرلمان الذي يتخذ من طبرق مقرا له الشهر الماضي، ميزانية اقترحتها حكومة الوحدة الوطنية، مطالبا بخفض الإنفاق فيها. ويعزو محللون سجال الميزانية إلى مساع من وراء الستار لكي تُظهر الكتل البرلمانية وحلفاؤها أنهم لم يفقدوا السيطرة.

وعلقت وحدة تابعة للمؤسسة الوطنية للنفط الصادرات في مارس الماضي، متعللة بنقص التمويل منذ سبتمبر 2020، لكنها استأنفت الإنتاج لاحقا، قائلة إن مصرف ليبيا المركزي وافق على صرف الأموال. وتعليقا على ذلك قال عون إن "الإغلاق الأخير كان يمكن تفاديه لو تم مناقشة الموضوع وتخصيص المبالغ اللازمة".

محمد عون

ستكون هناك تأثيرات إن لم نصل إلى المستهدف في الإنتاج

وسبق أن هدد أيضا أعضاء بحرس المنشآت النفطية، التابع رسميا لوزارة الدفاع، بوقف الإنتاج. وقبل انتفاضة 2011 كان حرس المنشآت يتبع مؤسسة النفط، التي كانت تُعيّن أعضاءه وتصرف رواتبهم. ويقول منتقدون إنه تحول في ما بعد إلى تحالف فضفاض لمجموعات محلية تتدخل في العمليات النفطية لحمل الدولة على دفع الأموال.

وقال عون عن الإغلاقات إنها "التصرفات فردية، محسوبة على المجموعة التي تقوم بها، ليست محسوبة على منطقة أو جهاز بعينه".

ورغم الانقسام منذ 2014 بين حكومتين متنافستين شرقا وغربا، ظلت مؤسسة النفط الكيان الوحيد المعترف به دوليا كمنتج وبائع شرعي للنفط الليبي.

وعملت المؤسسة من مقرها الرئيسي في طرابلس، لكن نشاطها غطى شتى أنحاء البلاد وعبر جبهات القتال وحولت إيرادات مبيعات النفط إلى البنك المركزي، الذي تولى توزيع الأموال على مؤسسات الدولة في الشرق والغرب.

وثارت خلافات بين مؤسسة النفط والمركزي بشأن إيرادات بيع النفط، وفي العام الماضي علق مصطفى صنع الله رئيس المؤسسة تحويل الأموال إلى المركزي. وبعد الموافقة على حكومة الوحدة الوطنية، عاد تحويل الأموال.